اختبار الغرفة

ضاري الجطيلي
d.aljutaili@aljarida.com

من المستحيل أن يكون قانون غرفة التجارة والصناعة المقترح قد كُتب لخدمة مصالح أعضائها من التجار، وهذا الاستنتاج ليس نابعاً من الدخول في نوايا مقدمي الاقتراح ومؤيديه، بل بقراءة نصه الذي عرّف الغرفة في مادته الثانية بأنها "مؤسسة خاصة ذات نفع عام"، ولكنه وضعها تحت إشراف وزير التجارة والصناعة، فإذا كان من مهام الغرفة البدهية تمثيل التجار- صغيرهم وكبيرهم- لتحقيق مطالبهم وحل مشاكلهم الناتجة عن سياسات وزارة التجارة، فكيف يراد للغرفة أن تكون نداً للوزير بينما ستوضع تحت إشرافه؟!

المقترح يسلب الغرفة استقلاليتها ويحشر الدولة في العلاقة بين الغرفة وأعضائها عبر تغلغله بلائحتها الداخلية، وتكمن خطورته في أنه يسن سابقة لتشريعات قد تطول مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لاحقاً، ذلك أن تأسيس تلك المؤسسات يجب أن يخضع لقانون عام منسجم مع حق تكوين الجمعيات والنقابات الذي كفله الدستور، ويترك تنظيمها الداخلي لأعضائها من دون تدخل الحكومة والبرلمان، لا أن يتم تفصيل قانون لكل مؤسسة حسب المزاج السياسي الراهن.

الجانب الأكثر إثارة في المقترح هو أنه سيكون من أهم الاختبارات التي تواجهها الغرفة في مسيرتها، إذ من المتوقع أن يحظى المقترح بتأييد لا يستهان به، خصوصاً أن مقدميه الخمسة يشكلون توليفة تمثل توجهات نيابية عدة وليس بينهم أي من نواب الدائرتين الرابعة والخامسة المتوقع تأييد معظمهم المقترح أيضاً، لذلك من المؤكد أن الغرفة ستعمل جاهدة على إسقاطه، وذلك سيكشف مدى ما تبقى من تأثير لها في الحكومة والشارع، ففي حال إقراره سيكون المسمار في نعش الغرفة، أما في حال إسقاطه فسيعطي التجار دفعة معنوية لاستعادة دورهم القيادي، وبذلك سيكون مقدمو المقترح، ذوو المقصد الحسن منهم وغيرهم من الناقمين على التجار، قد أسدوا خدمة للتجار لم تكن في حسبانهم.

وسياسياً سيكشف المقترح أين تقف السلطة في علاقتها مع التجار، فهي إن تعاملت معه بسلبية فسترسخ توجهاتها التاريخية منذ اكتشاف النفط بالتخلي عنهم وأحياناً محاربتهم، أما إذا صفت في جانب الغرفة فذلك سيعني أن السلطة بدأت أخيراً بإعادة تعريف موقعها في موازين قوى المجتمع في الواقع السياسي الجديد إثر انتقال المعارضة من التجار والتيار الوطني إلى القوى الشعبوية الناشئة، وهو ما سيمثل نقطة تحول تاريخية جديدة في التطور السياسي في الكويت.

وأخيراً، تعامل الحكومة مع المقترح سيحدد أسلوب تعاملها مع خطة التنمية ورسالتها إلى التجار المتوقع منهم المساهمة في الخطة، فوقوفها ضد المقترح في سبيل الحفاظ على استقلالية الغرفة سيعطي التجار والمستثمرين، الوطنيين منهم والأجانب، شعوراً بالثقة في أن الحكومة ملتزمة بإشراكهم في التنمية، أما إذا اتخذت موقفاً سلبياً فإن الرسالة هي أن الحكومة قابلة للتخلي عنهم في أي لحظة انحناءً لضغوطات النواب السياسية ومزاج الشارع الشعبوي.

الأغلبية الصامتة: سقوط مكتبة... نهوض الدويسان

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

«تتفتح مكتبة
تزهر وردة... تنبلج طاقة نور
تسقط مكتبة
يخترق الجهل جدار العقل»

ما سبق ليس شعرا ولا نثرا، بل هي أولى الكلمات التي تطرأ على بالي كلما قرأت نبأ ترنح مكتبة تحت وطأة العسر المالي أو تحول دار نشر لمحل يبيع «الجواتي» أكرمكم الله.

***

لدي تقليد في اقتناء الكتب من الكويت أمارسه وحدي على الأغلب كل أسبوعين وأحيانا كل شهر، وهو الذهاب إلى مكتبة "دار العروبة" في منطقة حولي، وبعد الانتهاء منها أعرج على "مكتبة العجيري" لأواصل عملية الحفر والبحث عن الكتب الجديدة، وتفحص ما فاتني في الزيارة السابقة، وفي الموعد التالي أقوم بتغيير الوجهة إلى "دار قرطاس" في السوق الداخلي، وفي نهاية العام أستجمع كل ما لدي من أمل وأذهب إلى معرض الكتاب مرتين: الأولى للمشاركة في التجمع المناهض للتعسف الرقابي، والثانية للحصول على الكتب المهربة من دور النشر التقدمية، وشراء ما فات عيون الرقيب النابهة لكل عنوان مثير أو صورة ضبابية.

في الأسبوع الماضي نكأ خبر حزين جراح ذاكرتي، وهو إغلاق مكتبة "ميسلون" بدمشق بعد ستين عاما من العمل بسبب ظروفها المالية الصعبة، لأستعيد شريط الأخبار المماثلة في الكويت كإغلاق مكتبة "وكالة المطبوعات" (تأسست في 1949) ومكتبة "دار الربيعان" (تأسست 1978) التي أنقذتها الدولة بقبلة الحياة في اللحظات الأخيرة، أما في لبنان فقد أغلقت مكتبة "رأس بيروت" لصاحبها الدكتور أنطوان غطاس وهو أحد أساتذة الأدب العربي في الجامعة الأميركية في بيروت.

وهذه المكتبات ودور النشر ليست سوى عينات من قائمة طويلة لمكتبات ودور نشر تحولت إلى سوبر ماركت أو مطعم فول وفلافل أو محال لبيع الملابس أو الأقراص المدمجة لتريح نفسها من وجع الرأس الناجم من تخلف الرقابة وهمّ الجمارك وأحلام تزايد وعي الناس بأهمية القراءة، وتستبدل كل ذلك الهم بالربح الوفير والطوابير التي لا تنقطع من الزبائن، فلا أحد اليوم وإلى أن تقوم الساعة سيستغني عن «البلعة» أو ستر نفسه بالملابس الجديدة.

إن أزمة تراجع القراءة في الكويت والوطن العربي وصلت إلى مستويات تلوث عالية، وعلى ذمة «الطليعة عدد 17 فبراير الماضي» فإن 80 عربيا يقرؤون كتابا واحدا في السنة في مقابل 40 كتابا يقرؤها الإسرائيلي و35 كتابا يقرؤها الأوروبي، وبعبارة أخرى نحتاج إلى 2800 مواطن عربي لقراءة 35 كتابا!! بذمتكم كيف سنواجه ما يسمى بأعداء الأمة وعقولنا خاوية؟ كيف نستغرب من انتشار الإسفاف في الفن والمسرح والعمل السياسي وأغلبية الخائضين في مجالاتها لم تسحرهم سيرة ذاتية لمن سبقوهم أو خبروا معنى الجدية والقواعد والموضوعية قط؟ بأي حق نستغرب من انتشار الأفكار المتعصبة في المجتمع والبيئة الحاضنة له مفروشة ومحمية ومزودة بكل وسائل الراحة؟

إن المطلوب هنا ليس دعم الدولة للمكتبات الخاصة كما تعود أتباع طائفة «ماما حكومة لحقينا»، ولكن المطلوب هو إحداث بعض التغييرات الجذرية في نظامنا التعليمي «أعلم أني أحلم كثيرا»، مثل زيادة جرعة حصص القراءة وتشجيع الطلبة على ارتياد المكتبة ورصد الجوائز المحفزة لمن تمكن من قراءة ولو كتاب واحد خارج المناهج الدراسية، وليعلم كل الآباء أن القراءة تجر القراءة والعمل يجر العمل تماما مثل النوم والكسل.

وأخيرا هناك حلم لدى بعض الناشرين الكويتيين يتلخص في إنشاء سوق للكتاب تجمع فيه كل أو أغلب المكتبات ودور النشر في مكان واحد، منظم وفسيح على شاكلة أسواق المهن المتشابهة، وتأجير هذه المحال على أصحاب تلك المهن بأسعار معقولة على أن يراعى في ذلك السوق وجود مخازن ذات مواصفات خاصة لحماية الكتب من التلف أو الاحتراق، وسوق الكتاب هذا قد لا يساهم كثيرا في وجود قارئ جديد ولكنه بالتأكيد سيعزز من ترابط القارئ المواظب مع المكتبات التي يتعامل معها، وإنني لو اشتريت كل يوم مئة كتاب فلن أستطيع إنقاذ المكتبات المتعثرة.

الفقرة الأخيرة: تعاطفت كثيرا مع النائب فيصل الدويسان عندما قوطع وعومل بطريقة غير حضارية في تجمع العقيلة الذي وقف فيه الدويسان كالجبل الأشم أمام الآلاف رافضا التوقيع على وثيقة الأمر الواقع أو مطالب لجنة الإنقاذ الوطني التي تقضي بإقالة وزيري الداخلية والدفاع على خلفية ما بث في قناة «السور» لأنه كما برر حينها، قد نختلف في السياسة، ولكن نتفق في الكرامة، قبل أيام حط الدويسان دوبه من دوب الموقعين على مطلب إقالة وزير الإعلام والذين هم نفسهم من سيطرحون الثقة به قريبا، مطالبا إياهم بالاستعجال وعدم اللعب بالوقت وتحقيق المطالب الشخصية، وكأنهم هم من رفضوا المطالبة بإقالته من قبل.

بصراحة أتمنى من نائبنا الدويسان الثبات في حماسه وألا يكرر ما فعله بعد استجواب وزير الداخلية الأول عندما «قلب» على الوزير، ثم عاد وأعطاه الصوت في جلسة طرح الثقة في الاستجواب الثاني.

دبق الأساتذة والطالبات!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

كما توقعت تماماً، فقد كان مقالي حول الممارسات الأخلاقية الشائنة من بعض أساتذة الجامعة دبقاً جداً، حيث أثار الكثير من التفاعل والمشاركات التي كشف بعضها الغطاء عن أن ما يجري ليس حكراً على الجامعة إنما يوجد الكثير مما يشابهه في مؤسسات أخرى، وأثار كما ظننت أيضاً، الكثير من دبيب النمل الذي حمل معه، وكالعادة، اتهامات وادعاءات، سأبقى مذهولاً دائما من قدرة أصحابها على الإبداع في الخيال المريض!

لقد حرصت في ذاك المقال على أن أكون واضحاً جداً بأن المقصود هم بعض الأساتذة- مع تحفظي أصلاً على إطلاق كلمة الأساتذة على هذه القاذورات- وذلك حتى أبتعد عن التعميم على عموم الجسد الأكاديمي الذي أحترمه وأقدره، فأنا ابن لجامعة الكويت، وقبل ذلك مواطن حريص على مكانة وسمعة جامعة بلده، مهما حمل عليها من انتقادات أو ملاحظات، فالجامعات في كل بقاع الدنيا هي الواجهات الحضارية للدول والأمم.

لكن لنتذكر مع ذلك يا سادة أن أساتذة الجامعة ما هم إلا بشر في نهاية المطاف، لا ملائكة منزهين عن الإثم والباطل، وبالتالي فإن من البدهي أن منهم من يتمرغ في الرذيلة، وأنا وإن قلت هذا فقد حرصت على عدم التلميح عن أي أحد ممن بلغتني أسماؤهم، بأي شكل من الأشكال، فليس هذا هدفي على الإطلاق، في هذه المرحلة على الأقل.

إن طرح الموضوع لم يأتِ من باب "اصطناع" الإثارة، إلا أنه مثير ومتأجج بذاته لخوضه في مسألة حيوية وخطيرة في مكان حيوي وخطير، حتى لو كان عدد هؤلاء المنحطين قليلا لا يتجاوز عدد أصابع اليد- والأمر ليس كذلك في الحقيقة- فمن الجدير تناوله والتصدي له، وليس في طرحه إعلاميا أي إساءة لعموم الجسد الأكاديمي، بل إن من يسيء إلى الجسد الأكاديمي في الحقيقة هم هذه القاذورات التي ترتدي لباس الوقار الأكاديمي وهو بريء منهم، ولعله يلحق بهم كذلك من يعلمون عن قذارتهم ويلتزمون الصمت ويسكتون تحت مختلف الأعذار الواهية، إما خوفا وإما رغبة في البعد عن إثارة المشاكل أو إدخال أنفسهم في المتاهات الإدارية والمجتمعية!

كذلك علّق البعض بأن هؤلاء "السيئين" لا يتجرؤون إلا على الطالبات "السيئات"، وهذا الكلام لو افترضنا صحته، وهو ليس كذلك، فإنه لا يجعلنا نتغاضى عما يحصل، ولا يوجد أي عذر بأي شكل من الأشكال لأستاذ جامعي ليستغل موقعه لممارسة هذه الرذائل مع "السيئات"، ولا أظن واحداً منهم سينجو من قضية من هذا النوع، لو هي وصلت إلى القضاء، بهذا المبرر. كما أنني، وهذه نقطة عابرة، لم أشمل في مقالي على الإطلاق أولئك الأساتذة الذين يتقدمون للزواج من طالباتهم، فهذه قضية اجتماعية أخرى لا شأن لي بها.

الموضوع الذي طرحته ليس خيالاً، وعدم وجود الأدلة والبراهين، وعدم اللجوء إلى المسؤولين كما أشار البعض، لا يناقض هذه الحقيقة، لأن موضوعاً شائكاً يحمل هذا الكم من الحساسية المجتمعية، لكونه يحمل تهديداً لسمعة أساتذة وطالبات، سيكون من البدهي أنه صعب الإثبات، خصوصاً في ظل عدم وجود قنوات ووسائل معدة للتعامل معه بسرية وحكمة، ولكم فيما تنشره بعض الصحف وتبثه بعض مواقع الإنترنت وتتناقله مسجات "الملتيميديا" من هتك وعدم احترام لخصوصيات وأسرار الناس دليل واضح على هذا.

يا سادة، إن الأمر ليس سهلاً أو عادياً ليتم التعامل معه من خلال اللجوء بالشكوى مباشرة إلى رئيس القسم أو العميد أو مدير الجامعة، أو حتى إلى مخفر الشرطة، فلا ننسى طبيعة مجتمعنا، وكذلك شراسة وظلم أحكامه المسبقة، على غرار قول البعض على خلفية هذا المقال، مثلا، بأن الأستاذ "السيئ" لا يتجرأ إلا على الطالبة "السيئة"!

على أي حال، أسعدني اتصال مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عبد الله الفهيد، واهتمامه وتفهمه للموضوع وإدراكه لحساسيته وصعوبته، وتشرفت بقبول دعوته للقاء قريب نتحدث فيه ونفكر سوياً بصوت عال حول ما يمكن عمله في هذا الصدد، ليس بهدف الإشارة إلى أحد بعينه، إنما سعيا إلى إيجاد آلية لمكافحة هذا الذي يجري، ولجعل المسيئين يفكرون كثيرا قبل الإقدام عليه.

«الجمارك»... و«الغرفة»

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

من المفارقات في البلد أن هناك بعض المناصب تكون أقل من مستوى الوزير، لكنها مغرية أكثر وفيها فرصة لتقلدها لسنوات طويلة حتى تكون شبه ملكية خاصة لسعيد الحظ بينما قد لا يمكث الوزير في منصبه أكثر من سنتين على أحسن الأحوال.

هناك مؤسسات وإدارات عدة تنطبق عليها هذه الحالة ومنها الإدارة العامة للجمارك، حيث يشغل السيد إبراهيم الغانم (شفاه الله) منصب المدير العام منذ 1986 (أي حوالي ربع قرن) وتم التجديد له خمس مرات، وبالرغم من المدة الطويلة (جدا) التي قضاها المدير العام في منصبه، فإننا نجد أن حال الجمارك لا تسر الناظرين وتسير من سيئ إلى أسوأ بدلاً من أن تبلغ القمة في ظل الاستقرار الإداري الذي تتمتع به.

فإلى الآن يعاني المستوردون البطء الشديد في تخليص معاملات الشحن سواء الجوية أو البحرية أو البرية نتيجة لتسيب الكثير من الموظفين ومزاجيتهم في التعامل مع البضائع، ولقدم أجهزة التفتيش وتخلفها والتي لا تضاهي ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، هذا غير تخلف الهيكل الإداري الذي يتحدث عنه القاصي والداني، واللجوء إلى شركة خاصة لتولي الخدمات المساندة للعمل الجمركي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الرسوم الإدارية للتخليص الجمركي إلى أضعاف قيمتها الأصلية ومن دون وجه حق.

كل هذا يجري والمدير العام في إجازة مرضية للعلاج في الخارج منذ أكثر من سنة، وانتهت مدة توليه للمنصب في نهاية العام الماضي دون وجود أي تحرك حكومي من أجل تعيين مدير جديد لينتشل الإدارة من وضعها المزري ولمحاسبة المدير الحالي على كل الإخفاقات التي حدثت في عهده.

سياسة التجديد لمدير أو رئيس مؤسسة في بلدنا إلى ما لا نهاية ليست مقصورة على الجمارك بل تنطبق على مؤسسة التأمينات التي يتربع على عرشها مديرها الحالي أيضاً لربع قرن تقريباً، وهذه السياسة تؤدي في غالب الأحيان (إن لم يكن كلها) إلى الجمود وكثرة التجاوزات نظراً لمعرفة المدير بمداخل ومخارج المؤسسة بشكل ممتاز، ونظراً للظروف التي نعيشها في بلدنا الذي تحكمه العلاقات الاجتماعية أكثر من القانون، لذلك يجب على مجلس الأمة سن قانون يحظر التجديد لكبار المسؤولين لأكثر من مرة تجنباً لانتشار التجاوزات ولضخ دماء جديدة مواكبة للتطور الذي يحصل في المجالات المختلفة.

***

أستغرب جداً من ردود الأفعال على إثارة النائب د. حسن جوهر لموضوع غرفة التجارة، حيث تركت هذه الردود صلب الموضوع، وتطرقت إلى جوانب أخرى بهدف تمييع القضية وتصويرها بأنها للنيل من تاريخ مؤسسي الغرفة. لا أحد ينكر الدور التاريخي لكبار التجار في إرساء الحياة الديمقراطية في الكويت، لكن يجب ألا تكون هذه الإشادة عائقاً عن تصحيح الوضع القانوني الخاطئ للغرفة الذي اعترف به مستشارها قبل ستة أعوام.

لكن لب الموضوع، الذي لم يتطرق إليه لا رئيس الغرفة ولا وزير التجارة، هو إجبار أصحاب الرخص التجارية على الانضمام إلى الغرفة، وربط جميع معاملات وزارة التجارة بها، مع أن معظم أصحاب الرخص التجارية لا يستفيدون من الرسوم الباهظة التي تفرضها عليهم الغرفة التي تحولت إلى ناد للكبار يجبر فيه الصغار على المشاركة في تمويله... لذلك يجب على وزير التجارة العمل على فك هذا الترابط بحيث يكون الانضمام إلى الغرفة اختيارياً احتراماً لرغبات الجميع وللتقليل من الروتين الإداري.

انحسار الديمقراطيات «الوافدة»... هل انتهت «الحفلة»؟!

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

مازلت على اعتقادي الراسخ أن الديمقراطية "لابد، ويجب، وينبغي!"... أن تكون لها جذورها الاجتماعية الملائمة لتقوم وتنمو وتتطور... وإلا فإنها نبتة في مهب الريح، ويمكن أن تطيح بها أي نسمة هواء، ولا يمكن أن تنقذها النوايا الطيبة، أو حقوق الإنسان، أو الضغوط الخارجية فبالإمكان إصدار دستور يتضمن برلماناً منتخباً... دون تنفيذ .

يسود العالم اليوم شعور كاسح بأن المسيرة الديمقراطية في أماكن كثيرة تعاني تراجعاً لافتاً، وتصدر التقارير والتحذيرات من الهيئات المختصة بهذا الشأن وبخلاف إدارة بوش، فقد انتهجت إدارة أوباما موقف "تشجيع" الديمقراطية، دون محاولة فرضها مع الاعتراف بخصوصية كل بلد. ولابد في الواقع من "وقفة مراجعة" موضوعية وجادة، إلى أبعد الحدود، لرؤية الأفق البعيد وسط هذا الضباب وهذه الغيوم التي أصبحت تسد الرؤية وتسبب الإحباط للكثيرين، ولابد من واقعية المنهج وموضوعية البحث للتوصل إلى تشخيص مقنع وأقرب إلى الصحة.

ومازلت على اعتقادي الراسخ أن الديمقراطية "لابد، ويجب، وينبغي!"... أن تكون لها جذورها الاجتماعية الملائمة لتقوم وتنمو وتتطور... وإلا فإنها نبتة في مهب الريح، ويمكن أن تطيح بها أي نسمة هواء، ولا يمكن أن تنقذها النوايا الطيبة، أو حقوق الإنسان، أو الضغوط الخارجية فبالإمكان إصدار دستور يتضمن برلماناً منتخباً... دون تنفيذ.

من جانب آخر، رغم صغر البحرين- مثلاً- فإن التطور الحضاري التنموي الذي مر به مجتمعها منذ عشرينيات القرن المنصرم، يساعد اليوم على نجاح "المشروع الإصلاحي" الذي يقوده ملكها حمد بن عيسى آل خليفة الهادف إلى تطوير سياسي يكمل التطوير الحضاري للبحرين الحديثة. وتستعد البحرين لانتخاباتها النيابية الثالثة بعد أشهر قليلة.

***

بعد الحرب العالمية الأولى، طالب الرئيس الأميركي في حينه وودرو ويلسون (1856- 1924) المجتمع الدولي بالسعي إلى إقرار حق "تقرير المصير" لشعوب العالم المختلفة ونشر الديمقراطية في سائر بلدانه- وكان من أجندته إبراز دعمه والدعم الأميركي بعامة لـ"عصبة الأمم" التي جاء إلى أوروبا لمباركتها- فلم تثمر دعوته، في ضوء التجربة، إلا حيث كانت للديمقراطية جذورا مترسخة في التربة الاجتماعية، أما حيث افتقرت إلى ذلك، فإنها كانت بمنزلة "حلم ليلة صيف"! وكان حلم الصيف الآخر الذي لم يتحقق انضمام أميركا إلى عصبة الأمم!

وثمة أوجه شبه كثيرة بين الرئيس وودرو ويلسون والرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما.

فالاثنان جاءا إلى البيت الأبيض من خلفية جامعية، وكلاهما ينتميان إلى الحزب الديمقراطي، إلا أن أهم شبه بينهما هو "المثالية" في الطرح والرغبة الملحة في "الإصلاح". وقد أقنع ويلسون الكونغرس عام 1916 بإصدار تشريعات تحدد: ساعات عمل الأطفال، وساعاته في الخطوط الحديدية، والارتقاء بمستوى التعليم، وإيصال الطرق إلى النواحي الزراعية.

ومثل أوباما، بذل وودرو ويلسون جهداً كبيراً وأظهر صبراً عظيماً لتجنب دخول الحرب التي كانت عندئذ ضد ألمانيا وكانت قطعها البحرية تغرق السفن التجارية للحلفاء وعلى متنها أميركيون، لكنه اضطر إلى دخولها ضد الألمان في أبريل 1917م بعدما تمادت ألمانيا في عمليات الإغراق. والمفارقة أنه قبل ذلك التاريخ عاد إلى الرئاسة بشعار: "أبقانا ويلسون بعيداً عن الحرب!" (مثلما قرر أوباما قبل أسابيع إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان... تخوض الآن معارك طاحنة!).

وأيضاً مثل أوباما مُنح ويلسون جائزة "نوبل" للسلام في ديسمبر 1920، وهو صاحب النقاط الأربع عشرة لإرساء عالم السلام بعد انتهاء الحرب التي طرحها أمام الكونغرس في يوليو 1918. وقد اضطر الرئيس ويلسون للتنازل عن بعض أطروحاته المثالية، ممهداً الطريق لنشوء "عصبة الأمم". لكنه فقد الكثير من رصيده المعنوي في بلاده والعالم كما هو حاصل للرئيس أوباما اليوم وللأسباب ذاتها!... غير أن ويلسون قد أثبت إمكانية تحوله من "أستاذ جامعي" إلى "قائد عسكري"- بعكس ما تقوله السيدة الجمهورية بالين في غمزها لقناة الرئيس أوباما!

وكان كاتب هذه السطور قد حدد شروطاً للديمقراطية، كي لا نستخدم المصطلح الديمقراطي ويعني كل طرف أشياء أخرى، في كتابه (العرب والسياسة: أين الخلل، في ص 171).

وبعد تلك الشروط، تم التنبيه، في الكتاب المذكور (1998) إلى العامل السوسيولوجي الأخطر: "وهو تحديداً: إذا كانت السلطة والقوى الشعبية- حتى لا نقول المعارضة- تنتمي في أصولها المجتمعية إلى تكوينات وبُنى عصبوية، ولم تتطور اجتماعياً وحضارياً بما يؤهلها لتمثل الديمقراطية واستيعابها، فهل نتوقع منها أن تلتزم بشروط الحد الديمقراطي الأدنى؟".

ولمن أخافهم هذا الكلام من العرب، فالمسألة ليست مسألة جينات لا مفر منها، إنما هي مسألة افتقار للتطور الاجتماعي والتنموي والحضاري الذي لابد أن يحدث قبل أي تحول ديمقراطي.

وباختصار: "فلا ديمقراطية بلا ديمقراطيين، ومن هذه الزاوية تبدو مسألة الإعداد الجماعي للديمقراطية الطويلة الأمد تقتضي أجيالاً من التحول المجتمعي التنموي والتحضيري التقدمي. ولا توجد في التاريخ حلول سحرية، وفاقد الشيء لا يعطيه"... (المصدر المذكور، ص 173).

ومصداق ذلك نراه الآن رأي العين في العراق، ومن غير المستبعد ظهوره في مجتمعات عربية إسلامية أخرى (وذلك ما يراهن عليه الآخرون في مواجهتهم للعرب والمسلمين). ولذلك قال الأقدمون، في الفكر السياسي الإسلامي: "سلطان غشوم ولا فتنة تدوم"، حيث لم يكن الاختيار بين الاستبداد والحرية، بل بين الاستبداد و"الفتنة" الدموية! ولهذا قال الإمام علي في نهج البلاغة: "ولابد للناس من إمام برٍ أو فاجر تأمن به السبل... إلخ".

وعلينا ألا نتمسك بأي وهم: إن "الإسلام الإلهي" يحمل مبادئ قابلة للتطور ديمقراطياً (بما في ذلك "صحيفة المدينة" المغْفَلة للأسف والتي وضعها النبي الكريم بنفسه!). ولكن "الإسلام التاريخي"، أعني اجتهاد المسلمين في الحكم، لم يحمل "مظاهر" للشورى في الممارسة... ناهيك بالديمقراطية، وهو حديث يطول، وربما كان له موضع آخر.

***

وعودة إلى أيامنا هذه، فإن مظاهر تقدم الديمقراطية كثيرة، أبرزها انتخاب الأميركيين لرئيس من غير البيض- والمجتمع الأميركي متطور ديمقراطياً منذ زمن- كما تتطور روسيا نحو الديمقراطية تدريجياً، وستأخذ وقتاً غير قصير إلى أن تصل، وفي عالمنا العربي نرى أن انقلاباً عسكرياً حاكماً، كالانقلاب السوداني، يتجه اليوم إلى انتخابات ديمقراطية، بعد عشرين عاماً من غيابها، وتظهر القيادة السودانية الحالية مرونة سياسية تفهم التطور، والمأمول أن تبقى ماسكة بزمام الأمور لأنها إن أفلتت فإن "المكونات السودانية" ستتواجه في وضع آخر لا يختلف كثيراً عن الوضع العراقي.

ويقود الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عملية تطوير اجتماعي وحكومي لا يخلو من أبعاد سياسية في مجتمع تتوجس قواه المجتمعية من الانفتاح أكثر من سلطاته. وهي "ظاهرة" إن نجحت ستكون تغيراً جذرياً مهماً في المشهد العربي.

غير أن ثمة مؤشرات أخرى في عالمنا تشير إلى الاتجاه المعاكس من أبرزها تحفظ الصين، التي تعتبر قوة دولية صاعدة وتمثل حوالي ربع البشرية بثقلها السكاني، حيال الديمقراطية.

كما أن انحسار الديمقراطيات في العالمين العربي والإسلامي ظاهرة لا تخطئها العين. وعندما يحل قائد "ثوري" محل أي دكتاتور "رجعي"، فلابد أن يكون مثله دكتاتوراً، لأن الديمقراطيات لا تولد فجأة. هكذا كان لينين بعد القيصر الذي ثار عليه بين أمثلة كثيرة... أما ستالين... فرحمة الله على القيصر!

* مفكر من البحرين